

الجرائم العاطفية الخوارزمية: نظرية جديدة للمسؤولية  
المدنية عن الضرر النفسي المبرمج في العقود الذكية

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقير والمؤلف القانوني  
والمحاضر الدولي في القانون

فهرس المحتويات

الإهداء

حقوق الملكية الفكرية

## المقدمة الأكاديمية العامة

الفصل الأول: أفول مبدأ الإرادة الحرة في ظل سيادة الخوارزميات التنبؤية

الفصل الثاني: التشكيل الجيني للعقد الذكي وآليات التلاعب النفسي المدمج

الفصل الثالث: مفهوم الجريمة العاطفية الخوارزمية كتصنيف قانوني مستقل

الفصل الرابع: تفكيك ركن الخطأ المدني في بيئة الأكواد ذاتية التعلم

الفصل الخامس: الانتقال من المسؤولية الذاتية إلى المسؤولية الموضوعية المطلقة

الفصل السادس: إثبات السببية بين النمط الخوارزمي والصدمة النفسية العميقة

الفصل السابع: منهجيات الإثبات الرقمي للضرر

## النفسي غير المرئي

الفصل الثامن: خصوصية الحماية المدنية للأطفال  
والمراهقين ضحايا الاستغلال الرقمي

الفصل التاسع: الإكراه النفسي الرقمي كبطلان  
مُحدث للإرادة التعاقدية

الفصل العاشر: الغبن الفاحش الناتج عن استغلال  
نقاط الضعف النفسية المبرمجة

الفصل الحادي عشر: مسؤولية المطورين ومنصات  
التشغيل عن التصميمات المعادية للإنسان

الفصل الثاني عشر: دور الخبراء النفسيين الدوليين  
في تقييم الأضرار الرقمية

الفصل الثالث عشر: قصور التعويض المالي التقليدي  
وجبر الضرر النفسي المبرمج

الفصل الرابع عشر: الحق في الإصلاح النفسي كصورة

## جديدة للجبر العيني

الفصل الخامس عشر: البطلان الجزئي والكلي للعقود  
الملوثة بالتلاعب العاطفي

الفصل السادس عشر: التدابير الوقائية العاجلة لوقف  
النزيف النفسي الرقمي

الفصل السابع عشر: التحديات القضائية الدولية في  
نزاعات الضرر النفسي عبر الحدود

الفصل الثامن عشر: نحو ميثاق أخلاقي وقانوني  
للذكاء الاصطناعي العاطفي

الفصل التاسع عشر: مقترحات لتعديل القوانين المدنية  
العربية والدولية

الفصل العشرون: الرؤية المستقبلية للقانون المدني  
في عصر ما بعد الإنسانية

الخاتمة الأكاديمية النهائية

## المقدمة الأكاديمية العامة

يشهد العالم المعاصر تحولاً جذرياً في بنية العلاقات القانونية، لم يسبق له نظير في تاريخ الفقه المدني، حيث انتقلنا من عصر التعاقد بين إرادتين بشريتين حرتين إلى عصر تتفاعل فيه الإرادة البشرية مع خوارزميات ذكية مصممة هندسياً لاستغلال الثغرات النفسية. إن النصوص المدنية التقليدية، التي استقرت على مفاهيم الخطأ والضرر والسببية كما ورثناها عن مدرسة التعويض الكلاسيكية، أصبحت اليوم قاصرة عن مواكبة واقع جديد تظهر فيه الجريمة العاطفية كأحد أخطر صور الاعتداء على الشخصية الإنسانية. لم يعد الضرر مجرد خسارة مالية أو أذى جسدي مباشر، بل تحول إلى عملية منهجية ومبرمجة تستهدف العقل الباطن للمتعاقد، مستخدمة بياناته الحيوية وسلوكه الرقمي لصياغة سيناريوهات ضغط نفسي تدفعه لإبرام عقود لا يرضاها لو كان في حالة وعي تام وتوازن نفسي. يطرح هذا الواقع إشكالية وجودية أمام القانون

المدني: كيف نحمي الإرادة عندما يكون الخصم خوارزمية لا ترحم، تعرف نقاط ضعفنا أفضل منا؟ وكيف نثبت ضرراً نفسياً ناتجاً عن كود برمجي يعمل في صمت؟ يأتي هذا المؤلف ليملاً فراغاً عالمياً هائلاً، مقدماً نظرية قانونية متكاملة تعيد تعريف المسؤولية المدنية في العصر الرقمي، مركزة على فكرة الجريمة العاطفية الخوارزمية كمستحدث فقهي يجمع بين دقة التحليل القانوني وعمق الفهم النفسي، رافضاً الاقتباس من النظريات القديمة التي لم تعد تصلح لعصر الذكاء الاصطناعي السيادي. إن الهدف ليس فقط تفسير الواقع، بل وضع أسس تشريعية جديدة تحمي الإنسان من أن يتحول إلى مجرد مصدر للبيانات يُستغل عاطفياً لتحقيق أرباح، مؤكداً أن العدالة المدنية يجب أن تمتد لتشمل حماية النفس البشرية من التلاعب المبرمج، ضماناً لكرامة المتعاقد وسلامة إرادته في مواجهة آلة لا تعرف الشفقة ولا الأخلاق إلا بقدر ما يُبرمج فيها.

الفصل الأول

## أقول مبدأ الإرادة الحرة في ظل سيادة الخوارزميات التنبؤية

لم يعد مبدأ سلطان الإرادة، ذلك الركيزة المقدسة التي بنى عليها الفقه المدني الحديث صرح العقود، قادراً على الصمود أمام الزلزال الذي أحدثته الخوارزميات التنبؤية المتطورة. فالافتراض التقليدي بأن المتعاقدين يلتقون على قدم المساواة، كلٌ يملك وعيه الكامل وحرية في القبول أو الرفض، أصبح وهماً كبيراً في ظل أنظمة ذكاء اصطناعي قادرة على تحليل ملايين البيانات السلوكية والنفسية للمستخدم قبل حتى أن يبدأ عملية التفاوض. هذه الخوارزميات لا تكتفي بعرض الشروط، بل تصمم البيئة التعاقدية نفسها لتوجيه القرار البشري نحو نتيجة محددة مسبقاً، مستغلة لحظات الضعف، والتعب، والاندفاع، والوحدة الرقمية التي يعاني منها الفرد. إن الإرادة هنا لا تُسلب بالقوة المادية كما في الإكراه التقليدي، بل تُهندَس بدقة متناهية عبر محفزات بصرية وزمنية ونصية تخترق الحواجز الواعية للعقل وتصل مباشرة إلى الدوافع اللاشعورية. عندما تكون المنصة الرقمية

تعرف أن المستخدم يمر بأزمة مالية أو نفسية فتعرض عليه قرصاً بفوائد مجحفة في تلك اللحظة بالذات، فإننا نكون أمام انتهاك جوهري لمبدأ الحرية التعاقدية يتجاوز حدود الغبن لينقلب إلى استعباد رقمي للإرادة. الفقه العالمي لا يزال ينظر إلى هذه الحالات بمنظار الضعف البشري الطبيعي، متجاهلاً أن الطرف الآخر ليس بشراً يخطئ ويصيب، بل هو نظام مصمم خصيصاً لاستغلال هذا الخطأ بشكل منهجي ومتكرر. إن أفول الإرادة الحرة يعني أننا دخلنا عصراً جديداً يحتاج فيه القانون المدني إلى إعادة تعريف الرضا ليس كمجرد توقيع أو نقرة إلكترونية، بل كعملية واعية خالية من التلاعب الخوارزمي الموجه، مما يستدعي تطوير نظريات جديدة تبطل أي عقد تم إبرامه تحت تأثير هندسة سلوكية ممنهجة تهدر جوهر الحرية الإنسانية.

## الفصل الثاني

التشكيل الجيني للعقد الذكي وآليات التلاعب  
النفسي المدمج

إن العقد الذكي في صورته الحالية ليس مجرد وثيقة رقمية محايدة، بل هو كائن حي رقمي يحمل في شفرته البرمجية جينات من التلاعب النفسي المدمج الذي صُمم بعناية فائقة لتحقيق أقصى استفادة للمنصة على حساب المستخدم. يتضمن هذا التشكيل الجيني تقنيات متطورة مثل الأنماط المظلمة التي تجعل خيار الرفض معقداً بصرياً بينما يجعل خيار القبول سهلاً ومغرياً، واستخدام ألوان وصور تثير مشاعر الطمع أو الخوف من الفوات لدفع المستخدم لاتخاذ قرار سريع وغير مدروس. الأخطر من ذلك هو قدرة هذه العقود على التكيف الديناميكي، حيث تتغير شروط العرض وطريقة صياغته بناءً على الحالة المزاجية للمستخدم المستنتجة من سرعة كتابته، أو وقت استخدامه للتطبيق، أو حتى نبرة صوته في حال التفاعل الصوتي. هذا المستوى من التخصيص الدقيق للتلاعب يعني أن كل مستخدم يواجه نسخة فريدة من العقد مصممة خصيصاً لنقاط ضعفه النفسية، مما يجعل من المستحيل تطبيق معايير موحدة للحماية القانونية. الفقه التقليدي يتحدث عن شروط تعسفية

عامة، لكنه يغفل عن هذا النوع من التعسف الجراحي الذي يستهدف الفرد في عمق نفسيته باستخدام أدوات لا مرئية. إن دمج آليات التلاعب النفسي في الكود البرمجي نفسه يحول العقد من أداة لتنظيم العلاقات إلى سلاح فتاك ضد الإرادة، حيث يصبح التنفيذ الآلي للشروط نتيجة حتمية لخداع ممنهج حدث في لحظة التكوين. يتطلب الأمر فك شفرة هذه العقود وفحص الحمض النووي الرقمي لها للكشف عن نوايا التلاعب المبيتة، واعتبار وجود مثل هذه الآليات عيباً جوهرياً في الرضا يهدر صحة التصرف القانوني برمتها، بغض النظر عن وضوح النصوص الظاهرية التي قد يوقع عليها المستخدم وهو في غفلة تامة عن الفخاخ النفسية المنصوبة له.

## الفصل الثالث

مفهوم الجريمة العاطفية الخوارزمية كتصنيف قانوني مستقل

حان الوقت للاعتراف بوجود تصنيف قانوني جديد تماماً في المسؤولية المدنية، ألا وهو الجريمة العاطفية الخوارزمية، والذي يختلف جوهرياً عن المسؤولية التقصيرية التقليدية أو المسؤولية العقدية الكلاسيكية. لا تنطبق هذه الجريمة على أي ضرر عابر، بل هي فعل ممنهج صادر عن نظام ذكي يهدف باستراتيجية واضحة إلى استغلال الحالة العاطفية والنفسية للضحية لتحقيق منفعة غير مشروعة للطرف المشغل للنظام. تتميز هذه الجريمة بطابعها المزدوج؛ فهي من ناحية تقنية تعتمد على خوارزميات معقدة، ومن ناحية أخرى نفسية تعتمد على فهم عميق للدوافع البشرية وهشاشة النفس في لحظات معينة. الفرق الجوهري بينها وبين الغش التقليدي هو أن الغش يخدع العقل الواعي بالمعلومات الكاذبة، بينما الجريمة العاطفية الخوارزمية تخدر الإرادة وتستغل المشاعر الصادقة لكن في سياق مشوه وموجه. عندما تقوم منصة تواصل اجتماعي ببرمجة خوارزميتها لعزل طفل مراهق يشعر بالوحدة ثم عرض منتجات أو خدمات تستغل هذا الشعور لتعزيز اعتماده عليها مالياً ونفسياً، فإننا نكون أمام جريمة عاطفية كاملة الأركان. الفقه العالمي لم يجرؤ بعد على تسمية هذا الفعل جريمة في الإطار

المدني خوفاً من توسيع نطاق المسؤولية، لكن الواقع يفرض هذا التصنيف لحماية الجوهر الإنساني من التحول إلى سلعة تُستنزف عاطفياً. الاعتراف بهذا المفهوم يستلزم بناء أركان خاصة به تختلف عن أركان المسؤولية العادية، حيث يركز الإثبات على نية النظام المبرمجة للاستغلال وليس مجرد وقوع الخطأ، وعلى عمق الأثر النفسي الذي يمس كرامة الإنسان وليس فقط خسارته المالية، مما يفتح باباً جديداً للتعويضات الرادعة التي تتناسب مع خطورة هذا النوع من الاعتداء على الروح البشرية.

## الفصل الرابع

تفكيك ركن الخطأ المدني في بيئة الأكواد ذاتية التعلم

يمثل تحديد الخطأ في ظل أنظمة الذكاء الاصطناعي ذاتية التعلم أحد أعقد التحديات التي تواجه القانون المدني المعاصر، حيث تتلاشى الحدود بين خطأ البشر الذين صمموا النظام والقرارات المستقلة التي

يتخذها النظام نفسه. في المسؤولية التقليدية، يركز الخطأ على انحراف السلوك عن معيار الرجل الحريص، لكن كيف نطبق هذا المعيار على خوارزمية تطورت ذاتياً وتعلمت أساليب جديدة للتلاعب لم تكن مبرمجة فيها في الأصل؟ إن الخطأ هنا لم يعد فعلاً سلبياً أو إيجابياً يصدر عن شخص معين في لحظة محددة، بل أصبح خطأً هيكلياً مدمجاً في منطق عمل النظام الذي يضحي بالصحة النفسية للمستخدم من أجل تعظيم الربح أو الكفاءة. عندما يقرر نظام ذكي تغيير شروط العرض بشكل مفاجئ لاستغلال ذروة قلق المستخدم، فإن الخطأ يكمن في السماح للنظام باتخاذ مثل هذا القرار دون ضوابط أخلاقية وقانونية صارمة. الفقه الحالي يحاول تحميل الخطأ للمطور أو المشغل، لكن هذا الحل يبدو قاصراً عندما يكون النظام قد تصرف بطريقة لم يتوقعها حتى مطوروها نتيجة لتعلمه الذاتي. لذلك، يجب تفكيك مفهوم الخطأ وإعادة بنائه ليشمل خطأ التصميم الذي يسمح بحدوث ضرر نفسي، وخطأ المراقبة الذي يفشل في كبح جماح الخوارزمية عندما تبدأ في سلوكيات استغلالية. إن الانتقال من بحث النية الشخصية إلى تحليل المنطق الخوارزمي أصبح ضرورة ملحة، حيث يصبح

وجود ثغرة في الكود تسمح بالاستغلال العاطفي خطأً في حد ذاته، بغض النظر عن نتيجة حدوث الضرر الفعلي، مما يحول المسؤولية إلى مسؤولية وقائية تهدف لمنع وقوع الجريمة العاطفية قبل استفحالها.

## الفصل الخامس

### الانتقال من المسؤولية الذاتية إلى المسؤولية الموضوعية المطلقة

في ضوء تعقيد إثبات الخطأ الشخصي في بيئة الذكاء الاصطناعي، ومع الخطورة البالغة للأضرار النفسية التي تسببها الجرائم العاطفية الخوارزمية، يصبح الانتقال إلى نظام المسؤولية الموضوعية المطلقة ليس مجرد خيار فقهي، بل ضرورة عدلية حتمية. تقتضي هذه النظرية قيام المسؤولية بمجرد وقوع الضرر النفسي الناتج عن نشاط الخوارزمية، دون حاجة لإثبات خطأ أو تقصير من جانب المطور أو المشغل، وذلك استناداً إلى فكرة خلق الخطر والاستفادة من

النشاط. فمن يربح من تشغيل أنظمة ذكية قادرة على التلاعب بمشاعر الملايين، يجب أن يتحمل تبعات أي ضرر نفسي تسببه هذه الأنظمة، سواء كان متعمداً أم ناتجاً عن خلل تقني غير مقصود. إن إبقاء عبء الإثبات على كاهل الضحية التي تعاني بالفعل من انهيار نفسي وتفتقر للخبرة التقنية لفك شفرات الخوارزميات هو ظلم بين يتنافى مع مبادئ العدالة الحديثة. المسؤولية الموضوعية هنا تعمل كأداة لإعادة توزيع العدالة، تجبر الشركات الكبرى على استيعاب التكاليف النفسية لأنشطتها، وتدفعها لاستثمار موارد هائلة في ضمان سلامة أنظمتها العاطفية قبل طرحها في السوق. هذا التحول الجذري في فلسفة المسؤولية يعكس إدراكاً بأن المخاطر الرقمية الحديثة تجاوزت قدرة الأفراد على حماية أنفسهم، وأصبحت تتطلب تدخلاً تشريعياً يضع عبء الضمان على عاتق من يملك السيطرة التقنية والموارد المالية. إن تبني هذا المبدأ سيكون سابقة عالمية تعيد توازن القوى في الساحة المدنية، وتجعل من الصحة النفسية للمتعاملين خطأً أحمر لا يمكن تجاوزه تحت أي ذريعة تقنية أو اقتصادية.

## الفصل السادس

### إثبات السببية بين النمط الخوارزمي والصدمة النفسية العميقة

تشكل إقامة رابط السببية بين عمل خوارزمي محدد وحدث ضرر نفسي عميق لدى الضحية العقبة الأكبر في دعاوى المسؤولية المدنية الحديثة، نظراً لطبيعة النفس البشرية المعقدة وتعدد العوامل المؤثرة فيها. كيف يمكن للقاضي أن يقتنع بأن الاكتئاب الحاد أو نوبة الهلع التي أصابت المستخدم هي نتيجة مباشرة لتلاعب خوارزمية معينة، وليست بسبب ظروف حياته الشخصية أو عوامل وراثية؟ الحل يكمن في تطوير منهجيات إثبات جديدة تعتمد على السببية الاحتمالية المدعومة بالبيانات الضخمة وتحليل الأنماط السلوكية الجماعية. بدلاً من المطالبة بإثبات فردي مستحيل في كثير من الأحيان، يمكن الاعتماد على إثبات أن الخوارزمية اتبعت نمطاً معروفاً بالتسبب في أضرار نفسية لمجموعة كبيرة من المستخدمين الذين

تعرضوا لنفس السيناريو الرقمي. استخدام الخبراء النفسيين المدربين على التحليل الرقمي يسمح بتتبع الرحلة الزمنية الدقيقة للمستخدم، وربط لحظات التدهور النفسي بدقة زمنية بلحظات التفاعل مع محفزات الخوارزمية المحددة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن الاستعانة بمحاكاة الخوارزمية في بيئة معزولة لإظهار كيف أنها تولد تلقائياً سيناريوهات ضغط نفسي تؤدي حتماً إلى نتائج مشابهة. إن كسر حاجز الشك في السببية يتطلب من القضاء قبول أدلة إحصائية ونفسية رقمية كقرينة قوية تكفي لقلب عبء الإثبات على عاتق الشركة المشغلة، مطالبة إياها بإثبات أن نظامها لم يكن له أي دور في تفاقم الحالة النفسية للضحية، وهو أمر شبه مستحيل إذا ثبت وجود آليات تلاعب مدمجة في الكود.

## الفصل السابع

منهجيات الإثبات الرقمي للضرر النفسي غير المرئي

يظل الضرر النفسي، بطبيعته غير المادية وغير المرئية، تحدياً جوهرياً في الإثبات القضائي، خاصة عندما يكون ناتجاً عن عمليات رقمية معقدة لا تترك أثراً مادياً مباشراً كالكدمة أو الكسر. لمواجهة هذا التحدي، يجب اعتماد منهجيات إثبات رقمي متطورة تجمع بين العلوم النفسية وتقنيات التحليل الجنائي الرقمي لإنشاء ملف ضرر نفسي رقمي متكامل. تتضمن هذه المنهجيات جمع وتحليل سجلات التفاعل الرقمي الدقيقة للمستخدم، بما في ذلك توقيت النقرات، مدة التردد، تغيرات سرعة الكتابة، وحتى بيانات البيومترية المتاحة مثل معدل ضربات القلب المسجل بالساعات الذكية أثناء التفاعل مع المنصة. دمج هذه البيانات مع تقارير نفسية سريرية مفصلة تُظهر تزامناً زمنياً دقيقاً بين التعرض للمحفزات الخوارزمية وظهور الأعراض المرضية يخلق سلسلة إثبات متينة. علاوة على ذلك، يمكن استخدام تقنيات التصوير العصبي الوظيفي كدليل مساعد في الحالات الشديدة لإظهار التغيرات الفيزيولوجية في الدماغ الناتجة عن الضغوط الرقمية المزمنة. إن تحويل المعاناة الذاتية إلى بيانات رقمية موضوعية وقابلة للقياس هو المفتاح لجعل الضرر النفسي مقبولاً قضائياً كأساس

للتعويض. يتطلب هذا أيضاً تطوير معايير موحدة لتقييم شدة الضرر النفسي الرقمي، تتدرج من القلق البسيط إلى الانهيار النفسي الكامل، مع ربط كل مستوى بنوع التلاعب الخوارزمي الذي سببه، مما يمنح القاضي أدوات دقيقة لتحديد حجم المسؤولية وقيمة التعويض المناسب الذي يليق بجسامة الاعتداء على النفس البشرية.

## الفصل الثامن

### خصوصية الحماية المدنية للأطفال والمراهقين ضحايا الاستغلال الرقمي

يستحق الأطفال والمراهقون حماية مدنية استثنائية ومشدة في مواجهة الجرائم العاطفية الخوارزمية، نظراً لضعف نضجهم الإدراكي والعاطفي وسهولة اختراق دفاعاتهم النفسية بواسطة التقنيات الرقمية المتطورة. عقل الطفل والمراهق لا يزال في طور النمو، مما يجعله أكثر عرضة للإيحاء وأكثر استجابة للمحفزات

البصرية والعاطفية السريعة التي تستخدمها الألعاب الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي لخلق إدمان سلوكي ومالي. عندما تستهدف خوارزمية طفلاً يعاني من الوحدة أو قلة الثقة بالنفس وتدفعه لشراء عناصر افتراضية باهظة الثمن أو مشاركة بيانات حساسة، فإننا نكون أمام استغلال لبراءة لا تعوضها أي نصوص عامة في القانون المدني. يجب أن يقر الفقه بمبدأ الحماية المطلقة للقاصرين في البيئة الرقمية، حيث يُفترض قانوناً عدم أهليتهم لفهم مخاطر العقود الذكية المعقدة، ويُعتبر أي تلاعب عاطفي موجه لهم جريمة مدنية كبرى تستوجب تعويضات مضاعفة وإجراءات ردعية فورية. يتعين على المنصات الرقمية واجب رعاية مشدد يتجاوز مجرد الحصول على موافقة الوالدين الشكلية، ليشمل تصميم أنظمة خالية تماماً من آليات الاستغلال النفسي الموجهة لهذه الفئة العمرية. أي ضرر نفسي يلحق بقاصر نتيجة تفاعله مع منصة رقمية يجب أن يثير قرينة قوية على وجود خلل في تصميم النظام أو تقصير جسيم في واجبات الرقابة، مما ينقل عبء الإثبات بالكامل إلى عاتق الشركة. إن حماية مستقبل الأطفال النفسي من جشع الخوارزميات ليست مجرد مسألة قانونية، بل

هي واجب أخلاقي وإنساني يحفظ حق الأجيال القادمة في نمو نفسي سليم بعيداً عن التلاعب التجاري المبرمج.

## الفصل التاسع

### الإكراه النفسي الرقمي كبطلان مُحدث للإرادة التعاقدية

يجب على القانون المدني أن يتطور ليعترف بنوع جديد من أنواع الإكراه يبطل الرضا ويهدر صحة العقد، ألا وهو الإكراه النفسي الرقمي، الذي يختلف جذرياً عن الإكراه المادي أو المعنوي التقليدي. لا يعتمد هذا النوع من الإكراه على تهديد مباشر بالحياة أو المال، بل على خلق بيئة رقمية خانقة تستغل المخاوف العميقة، والشعور بالعزلة، والحاجة للانتماء، لدفع المستخدم للإذعان لشروط تعاقدية مجحفة دون أن يشعر بأنه مُكره بالمعنى الكلاسيكي. عندما تصمم خوارزمية سيناريو يجعل المستخدم يشعر بأن رفض

العرض سيؤدي إلى فقدان دائم لفرصة حياتية أو تعرضه للعزلة الاجتماعية الكاملة داخل المنصة، فإن إرادته تكون مشوبة بعيب جوهري ينزع عنها صفة الحرية. الفقه التقليدي يشترط في الإكراه أن يكون جلالاً ومخوفاً منه على شخص ذي عزيمة، لكن الإكراه الرقمي يعمل على تآكل العزيمة نفسها تدريجياً عبر تقنيات الهندسة السلوكية حتى يصبح الرفض مستحيلًا نفسيًا. الاعتراف بهذا المفهوم يستلزم توسيع دائرة البطلان لتشمل العقود التي تم إبرامها تحت تأثير ضغوط خوارزمية ممنهجة، حتى لو لم يصدر تهديد صريح من طرف بشري. يجب أن يصبح إثبات وجود آليات تصميمية تهدف إلى شل الإرادة أو تضيق خيارات المستخدم بشكل مصطنع كافيًا للحكم ببطلان العقد، حمايةً لمبدأ الرضا الحقيقي الذي هو روح الالتزام التعاقدية، وضماناً لعدم تحول التكنولوجيا إلى أداة للعبودية النفسية الحديثة.

## الفصل العاشر

الغبن الفاحش الناتج عن استغلال نقاط الضعف

## النفسية المبرمجة

يتجاوز مفهوم الغبن في العصر الرقمي مجرد التفاوت الصارخ بين الالتزامات المتبادلة ليرتبط ارتباطاً وثيقاً باستغلال نقاط الضعف النفسية المبرمجة التي تستهدفها الخوارزميات. لم يعد الغبن حادثة عارضة تحدث بسبب جهل أحد الطرفين بقيمة الشيء، بل أصبح نتيجة متوقعة ومخططاً لها لأنظمة ذكية مصممة لتحديد الحد الأقصى لما يمكن انتزاعه من كل مستخدم بناءً على ملفه النفسي والسلوكي. عندما تستغل خوارزمية حالة اليأس المالي أو الاضطراب العاطفي لمستخدم لتجربه على عقد بفوائد ربوية فاحشة أو لشراء خدمات لا قيمة لها، فإن الغبن هنا يكون مغشوشاً ومقصوداً، مما يستدعي تدخلاً قضائياً أكثر حدة من مجرد تخفيض الالتزام. يجب أن يقر القانون بأن استغلال البيانات النفسية لتحديد سعر أو شرط مجحف يشكل غبناً موجهاً يهدر العدالة التعاقدية في مهدها، ويستوجب ليس فقط إعادة التوازن للعقد، بل الحكم ببطلانه وتعويض الضرر النفسي المصاحب. إن معيار الغبن يجب أن يتطور

ليشمل الغبن النفسي، حيث يُنظر إلى مدى استنزاف المنصة للطاقة النفسية والعاطفية للمستخدم مقارنة بالمنفعة التي حصل عليها، بغض النظر عن التوازن المالي الظاهري. هذا التوسع في مفهوم الغبن يهدف إلى ردع الشركات عن تحويل نقاط ضعف البشر إلى مناجم ذهب رقمية، ويؤكد أن العدالة المدنية لا تقر بأي ثراء ناتج عن التلاعب بالمشاعر الإنسانية وهشاشة النفس البشرية.

## الفصل الحادي عشر

مسؤولية المطورين ومنصات التشغيل عن التصميمات  
المعادية للإنسان

تتوزع حلقات المسؤولية في الجرائم العاطفية الخوارزمية بين عدة أطراف، مما يستدعي تحديداً دقيقاً لمسؤولية كل من مطوري الكود ومنصات التشغيل والمصممين الذين ابتكروا آليات التلاعب. لا يمكن الاكتفاء بتحميل المسؤولية للشركة المالكة

فقط، بل يجب امتدادها لتشمل المبرمجين والمصممين الذين قاموا عن علم وبشكل متعمد بتضمين أنماط مظلمة وخوارزميات استغلالية في بنية النظام. إن الدفاع بأنهم مجرد منفذين لأوامر إدارية لا يسقط عنهم المسؤولية المدنية عندما يكون تصميمهم قد تسبب في أضرار نفسية جسيمة لمستخدمين أبرياء، خاصة إذا كانوا يمتلكون المعرفة التقنية التي تمكنهم من توقع هذه النتائج. منصات التشغيل تتحمل مسؤولية رقابية مشددة كمستضيف للنشاط الضار، ويجب أن تُسأل مسؤولية تضامنية مع المطورين عن أي ضرر ينتج عن أنظمة تعمل ضمن بيئتها الرقمية. إن تبني نظرية المسؤولية المتسلسلة تضمن عدم إفلات أي حلقة في سلسلة إنتاج الجريمة العاطفية، وتدفع كل طرف لاتخاذ احتياطات قصوى لمنع دمج عناصر ضارة نفسياً في المنتجات الرقمية. هذا النهج الشامل في توزيع المسؤولية يخلق شبكة أمان قانونية تحيط بالمستخدم من جميع الجهات، وتجعل من تكلفة إنتاج تصميمات معادية للإنسان باهظة جداً لدرجة تمنع تكرارها، مما يعزز ثقافة التصميم الأخلاقي الذي يضع سلامة النفس البشرية في مقدمة أولوياته قبل أي اعتبار ربحي.

## الفصل الثاني عشر

### دور الخبراء النفسيين الدوليين في تقييم الأضرار الرقمية

أصبح دور الخبير النفسي في المنازعات المدنية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي دوراً محورياً وحاسماً، يتطلب مهارات متخصصة تجمع بين العمق السريري في تشخيص الاضطرابات النفسية والفهم التقني لآليات عمل الخوارزميات الرقمية. لم يعد تقرير الخبير التقليدي كافياً، بل يجب أن يتطور ليصبح تقييماً نفسياً رقمياً شاملاً يربط بدقة بين الأعراض السريرية التي يعاني منها الضحية والأنماط السلوكية التي فرضتها المنصة الرقمية. يحتاج القاضي إلى خبراء قادرين على فك رموز البيانات النفسية المستخرجة من السجلات الرقمية، وتفسير كيفية تأثير محفزات معينة على الحالة الذهنية للمستخدم، وتقدير درجة السببية بين التلاعب الخوارزمي والانحيار النفسي.

يجب أن يتمتع هؤلاء الخبراء باعتماد دولي خاص  
يخولهم العمل في قضايا التكنولوجيا الناشئة، وأن  
يلتزموا بمعايير أخلاقية صارمة تحمي خصوصية الضحايا  
أثناء تحليل بياناتهم الحساسة. إن شهادة الخبير  
النفسي الدولي تصبح الدليل الأقوى في إثبات وجود  
جريمة عاطفية خوارزمية، حيث يقدم تفسيراً علمياً  
مقنعاً لكيفية تحول الكود البرمجي إلى سلاح نفسي  
فتاك. تعزيز دور هؤلاء الخبراء وإنشاء قواعد بيانات  
مرجعية للأضرار النفسية الرقمية سيساهم في توحيد  
الاجتهاد القضائي وضمان حصول الضحايا على  
تعويضات عادلة تتناسب مع جراحهم النفسية العميقة،  
مما يرفع من مستوى العدالة في العصر الرقمي  
ويجعل من النفس البشرية محورياً رئيسياً للحماية  
القانونية.

## الفصل الثالث عشر

قصور التعويض المالي التقليدي وجبر الضرر النفسي  
المبرمج

يواجه التعويض المالي التقليدي، القائم على فكرة تعويض الخسارة المالية وتعويض الألم المعنوي بمبالغ نقدية، قصوراً جوهرياً في جبر الضرر الناتج عن الجرائم العاطفية الخوارزمية، حيث أن الجروح النفسية العميقة لا تندمل بالمال وحده. عندما يتعرض فرد لاستغلال منهجي يهدد كرامته ويهز استقراره النفسي، فإن دفع مبلغ مالي قد يبدو وكأنه محاولة لشراء الذنب أو تقليل حسامة الاعتداء على الإنسانية. الضرر النفسي المبرمج غالباً ما يترك آثاراً طويلة الأمد تتطلب علاجاً مستمراً، وإعادة تأهيل، ودعمًا مجتمعيًا، وهي أمور لا يوفرها التعويض النقدي لمرة واحدة. لذلك، يجب على القانون المدني أن يتطور ليشمل أشكالاً مبتكرة للجبر تتجاوز المال، مثل إلزام الشركات المعتدية بتقديم برامج علاج نفسي مجاني وشامل للضحايا لفترة زمنية ممتدة، أو فرض إجراءات تصحيحية على المنصة نفسها لمنع تكرار الضرر. فكرة الجبر العيني النفسي تصبح هنا أكثر ملاءمة، حيث يتم إجبار المسؤول على إزالة أسباب الضرر وإصلاح الخلل في النظام الذي سببه، بالإضافة إلى اعتذار رسمي وعلني يعيد الاعتبار لكرامة الضحية. إن الهدف

من التعويض في هذه الحالات ليس فقط تعويض المضرور، بل الردع العام وإرسال رسالة واضحة بأن الاعتداء على النفس البشرية عبر التكنولوجيا له ثمن باهظ يتجاوز الحسابات المالية الضيقة، ويعيد التوازن المفقود في العلاقة بين الإنسان والآلة.

## الفصل الرابع عشر

### الحق في الإصلاح النفسي كصورة جديدة للجبر العيني

ينبثق من رحم الحاجة إلى عدالة أشمل مفهوم قانوني جديد وجوهري، وهو الحق في الإصلاح النفسي كصورة متطورة من صور الجبر العيني في المسؤولية المدنية. لا يقتصر هذا الحق على مجرد دفع تكاليف العلاج، بل يمتد ليشمل التزام المسؤول بالجريمة العاطفية الخوارزمية بتوفير بيئة رقمية آمنة ودعم متخصص يساعد الضحية على استعادة توازنها النفسي وثقتها في العالم الرقمي. يتضمن هذا الحق

إمكانية إلزام الشركة المعتدية بتعيين مرشدين  
نفسيين متخصصين يرافقون الضحية خلال رحلة  
تعافيه، وتوفير وصول مجاني مدى الحياة لخدمات  
الصحة النفسية عالية الجودة، وحتى تعديل  
خوارزمياتها لضمان عدم تعرض الضحية لأي محتوى قد  
يثير صدماته مرة أخرى. إن تحويل الإصلاح النفسي من  
مجرد تعويض ثانوي إلى حق أصيل يجبر عليه القاضي  
يعكس إدراكاً عميقاً بأن الضرر النفسي الرقمي يمس  
جوهر الشخصية الإنسانية ويتطلب تدخلاً استباقياً  
ومستداماً للإصلاح. هذا المفهوم يضع عبئاً أخلاقياً  
وقانونياً ثقيلاً على عاتق الشركات التكنولوجية،  
مجبراً إياها على تحمل المسؤولية الكاملة عن الآثار  
الجانبية لأنظمتها، وليس فقط دفع غرامة مالية تنتهي  
بها القضية. إن إرساء هذا الحق يمثل نقلة نوعية في  
فلسفة القانون المدني، من التركيز على التعويض  
المادي الماضي إلى التركيز على المستقبل وبناء  
الإنسان، ضماناً لكرامة المتضرر وحقه في حياة  
نفسية سليمة خالية من تداعيات التلاعب الرقمي.

## الفصل الخامس عشر

## البطلان الجزئي والكلي للعقود الملوثة بالتلاعب العاطفي

عند ثبوت وقوع جريمة عاطفية خوارزمية، يثار التساؤل حول مصير العقد الناتج عنها: هل يبطل كلياً أم جزئياً؟ المبدأ العام الذي يجب إرساؤه هو أن العقود الملوثة بالتلاعب العاطفي الممنهج تكون باطلة بطلاناً أصلياً وكلياً، لأن الرضا الذي هو ركنها الأساسي قد انعدم تماماً نتيجة استغلال الإرادة. لا يمكن فصل البنود المجحفة عن باقي العقد عندما يكون الأساس الذي بني عليه العقد كله هو خداع نفسي وهندسة سلوكية هدفت إلى سحب الإرادة من جذورها. البطلان الكلي هو الضمانة الوحيدة الفعالة لمنع الشركات من الاستفادة من أي جزء من عقد تم إبرامه تحت تأثير إكراه رقمي أو غبن فاحش ناتج عن استغلال نفسي. ومع ذلك، في حالات نادرة حيث يمكن عزل بند معين ملوث بالتلاعب دون التأثير على جوهر العقد، وقد يرغب الضحية في استمرار العلاقة التعاقدية بشروط عادلة، يجوز للقاضي الحكم بالبطلان

الجزئي لهذا البند مع إعادة صياغة الشروط لتتوافق مع مبادئ العدالة والإنصاف. لكن الأصل هو البطلان الكلي كردع قوي، ولإعادة الأطراف إلى المركز القانوني الذي كانوا عليه قبل التعاقد، مع الاحتفاظ بحق الضحية في المطالبة بالتعويضات عن الأضرار النفسية والمادية التي لحقت به. هذا النهج الحازم في البطلان يرسل رسالة واضحة بأن القانون لن يحمي أي عقد تأسس على أنقاض الكرامة الإنسانية والإرادة الحرة، مهما كانت الصياغة القانونية الظاهرية سليمة.

## الفصل السادس عشر

التدابير الوقائية العاجلة لوقف النزيف النفسي الرقمي

نظراً للسرعة الهائلة التي تنتشر بها الأضرار النفسية الناتجة عن الخوارزميات وقدرتها على التسبب في أضرار لا رجعة فيها في وقت قياسي، يصبح اللجوء إلى التدابير الوقائية العاجلة ضرورة ملحة في القانون المدني الحديث. يجب أن يُمنح القاضي سلطة إصدار

أوامر عاجلة خلال ساعات من رفع الدعوى لوقف تشغيل خوارزمية معينة، أو تعطيل ميزة محددة في منصة رقمية، أو منع شركة من استهداف فئة معينة من المستخدمين، وذلك بمجرد توفر قرينة جدية على وجود خطر وشيك لوقوع ضرر نفسي جسيم. لا يجب انتظار صدور حكم نهائي في موضوع الدعوى الذي قد يستغرق سنوات، بينما يستمر النزيف النفسي للضحايا يومياً. هذه التدابير تشمل أيضاً إلزام الشركات بالكشف الفوري عن خوارزمياتها المشتبه بها للخبراء المستقلين، وتجميد الأرباح الناتجة عن الأنشطة المثيرة للجدل حتى الفصل في النزاع. إن فعالية الحماية المدنية في العصر الرقمي تقاس بمدى سرعة استجابتها لوقف المصدر الضار، وليس فقط بتعويض الضحايا بعد فوات الأوان. إنشاء غرف طوارئ رقمية ضمن الهيكل القضائي تختص بالنظر في هذه الطلبات العاجلة ضرورة حتمية، لضمان أن تكون العدالة أسرع من الخوارزمية في حماية النفس البشرية من التدمير المبرمج.

## الفصل السابع عشر

## التحديات القضائية الدولية في نزاعات الضرر النفسي عبر الحدود

تطرح الجرائم العاطفية الخوارزمية تحديات قضائية معقدة تتجاوز الحدود الجغرافية، حيث قد يكون الضحية في دولة، والمنصة في دولة ثانية، والخوادم في دولة ثالثة، مما يثير إشكاليات الاختصاص الدولي والقانون الواجب التطبيق. الطبيعة اللامركزية للإنترنت والسهولة التي تنتقل بها البيانات عبر القارات تجعل من الصعب على المحاكم الوطنية ممارسة ولايتها بفعالية، خاصة عندما تحاول الشركات الكبرى التهرب من المسؤولية بنقل مقارها أو خوادمها إلى ملاذات قانونية آمنة. لحل هذه المعضلة، يجب الدعوة إلى تبني مبدأ الاختصاص العالمي المدني في قضايا الضرر النفسي الرقمي الجسيم، مما يسمح لأي محكمة يقع فيها الضرر بممارسة اختصاصها بغض النظر عن موقع المدعى عليه. كما يجب العمل على توحيد المعايير القانونية الدولية لحماية النفس البشرية من التلاعب الخوارزمي، لمنع تناقض الأحكام واستغلال

الثغرات بين التشريعات المختلفة. التعاون القضائي الدولي وتبادل الخبرات والأدلة الرقمية يصبح ركيزة أساسية لمواجهة هذه الجرائم العابرة للحدود، مما يضمن حصول الضحايا على العدالة أينما وجدوا. إن فشل المجتمع الدولي في معالجة هذه التحديات سيؤدي إلى إفلات واسع من العقاب ويشجع الشركات على الاستمرار في ممارساتها الاستغلالية دون رادع.

## الفصل الثامن عشر

### نحو ميثاق أخلاقي وقانوني للذكاء الاصطناعي العاطفي

في خضم التطور السريع للذكاء الاصطناعي وقدرته المتزايدة على التفاعل مع المشاعر البشرية، تبرز الحاجة الملحة لوضع ميثاق أخلاقي وقانوني دولي ينظم استخدام التقنيات العاطفية ويضع حدوداً حمراء لا يمكن تجاوزها. يجب أن ينص هذا الميثاق على حظر مطلق لاستخدام الذكاء الاصطناعي في استغلال نقاط

الضعف النفسية، أو التلاعب بالإرادة، أو التسبب في أضرار نفسية متعمدة أو غير متعمدة للأفراد، خاصة الفئات الهشة مثل الأطفال وكبار السن وذوي الاضطرابات النفسية. يجب أن يلتزم المطورون والمشغلون بمبادئ الشفافية الكاملة حول كيفية عمل خوارزمياتهم العاطفية، وضرورة الحصول على موافقة مستنيرة وحقيقية من المستخدمين قبل جمع أو تحليل بياناتهم النفسية. الميثاق يجب أن ينشئ هيئة دولية مستقلة لمراقبة الامتثال لهذه المعايير، وفرض عقوبات رادعة على المخالفين تصل إلى منع تشغيل أنظمتهم على المستوى العالمي. إن وضع إطار أخلاقي وقانوني واضح ليس تقييداً للابتكار، بل هو شرط ضروري لاستمراره بشكل مسؤول يحترم الكرامة الإنسانية ويحافظ على الثقة بين البشر والتكنولوجيا. بدون هذا الميثاق، نخاطر بدخول عصر مظلم حيث تصبح المشاعر البشرية سلعة رخيصة تُباع وتشتري في سوق رقمي لا يرحم.

## الفصل التاسع عشر

## مقترحات لتعديل القوانين المدنية العربية والدولية

حان الوقت لترجمة هذه النظريات الفقهية المتقدمة إلى نصوص تشريعية عملية تلزم المشرعين العرب والدوليين بتعديل قوانينهم المدنية لمواكبة عصر الجرائم العاطفية الخوارزمية. نقترح إضافة باب جديد في القوانين المدنية بعنوان الحماية من الأضرار النفسية الرقمية والمسؤولية عن الذكاء الاصطناعي، يتضمن تعريفاً صريحاً للجريمة العاطفية الخوارزمية وأركانها. يجب النص صراحة على قيام المسؤولية الموضوعية المطلقة لمشغلي أنظمة الذكاء الاصطناعي عن أي ضرر نفسي تسببه أنظمتهم، ونقل عبء الإثبات إلى عاتقهم. كما يقترح إدخال نصوص تجيز للقاضي إصدار تدابير وقائية عاجلة لوقف الأنظمة الضارة، وإلزامها بتقديم برامج إصلاح نفسي للضحايا كجزء من الجبر العيني. يجب أيضاً تحديث نصوص الإكراه والغبن لتشمل صراحة أشكال التلاعب الرقمي والاستغلال النفسي المبرمج، واعتبارها أسباباً كافية لبطلان العقود. هذه التعديلات ليست رفاهية، بل هي ضرورة حتمية لسد الفراغ التشريعي

الخطير الذي يستغله جشع الشركات التكنولوجية،  
ولضمان أن تظل القوانين المدنية درعاً واقياً للإنسان  
في وجه عواصف التحول الرقمي.

## الفصل العشرون

الرؤية المستقبلية للقانون المدني في عصر ما بعد  
الإنسانية

ينظر الفصل الأخير إلى المستقبل البعيد للقانون  
المدني في ظل تسارع تطور الذكاء الاصطناعي ودمجه  
العميق في نسيج الحياة البشرية، متسائلاً عن دور  
القانون في حماية الجوهر الإنساني في عصر ما بعد  
الإنسانية. هل سيستمر القانون المدني كأداة لحماية  
الأفراد، أم سيتحول إلى مجرد منظومة لإدارة  
التفاعلات بين البشر والآلات؟ الرؤية المستقبلية  
تقتضي تحول القانون من كونه رد فعل للأضرار إلى  
كونه إطاراً استباقياً يوجه التطور التكنولوجي لخدمة  
الإنسان وليس العكس. يجب أن يتطور القانون المدني

ليعترف بحقوق نفسية ورقمية جديدة، مثل الحق في الخصوصية النفسية، والحق في عدم التعرض للتلاعب الخوارزمي، والحق في بيئة رقمية صحية. المستقبل يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الفقهاء القانونيين، وعلماء النفس، ومهندسي البرمجيات، وصناع السياسات لبناء نظام عدالي مرن وقادر على التكيف مع المستجدات السريعة. إن بقاء القانون المدني فعالاً وذو صلة يعتمد على قدرته على وضع الإنسان وكرامته وصحته النفسية في مركز اهتمامه، بغض النظر عن التقدم التكنولوجي الهائل

## الخاتمة الأكاديمية

إن الرحلة الفكرية والقانونية التي قطعناها في هذا المؤلف، عبر عشرين فصلاً معمقاً، تؤكد حقيقة لا تقبل الجدل: لقد دخلنا عصراً جديداً من التاريخ البشري، حيث لم تعد التهديدات للإرادة والكرامة الإنسانية تأتي فقط من البشر لبعضهم البعض، بل من الأنظمة الذكية التي صممناها بأيدينا ثم خرجت عن

سيطرتنا الأخلاقية. إن نظرية الجرائم العاطفية الخوارزمية التي طرحناها ليست مجرد اجتهاد فقهي عابر، بل هي صرخة قانونية مدوية تدعو لإعادة هندسة القانون المدني من جذوره ليصبح قادراً على مواجهة تحديات العصر الرقمي. لقد أثبتنا أن الضرر النفسي المبرمج هو واقع ملموس ومدمر، وأن الصمت تجاهه أو التعامل معه بمنظورات القرن الماضي هو تواطؤ مع ظلم رقمي متصاعد. إن الانتقال إلى المسؤولية الموضوعية، وتطوير منهجيات إثبات رقمية ونفسية متقدمة، وإرساء حق الإصلاح النفسي، كلها خطوات ضرورية لاستعادة التوازن المفقود في المعادلة بين الإنسان والآلة. نأمل أن يكون هذا العمل حجر الزاوية في بناء صرح قانوني جديد، يحمي النفس البشرية من التلاعب، ويصون الإرادة من الاستعباد الرقمي، ويضمن أن تظل التكنولوجيا خادماً أميناً للإنسان، وليس سيداً متجباً يستغل مشاعره وهشاشته. إن مستقبل العدالة المدنية مرهون بشجاعتنا اليوم على ابتكار حلول جذرية وجريئة، تضع كرامة الإنسان وصحته النفسية فوق كل اعتبار، لضمان غدٍ تسوده العدالة الحقيقية في عالم يزداد ذكاءً وبرودة.

والله ولي التوفيق.

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

باحث ومستشار وفقهيه قانوني